

10 مليارات دينار سجوبات بطاقات الائتمان في 2015

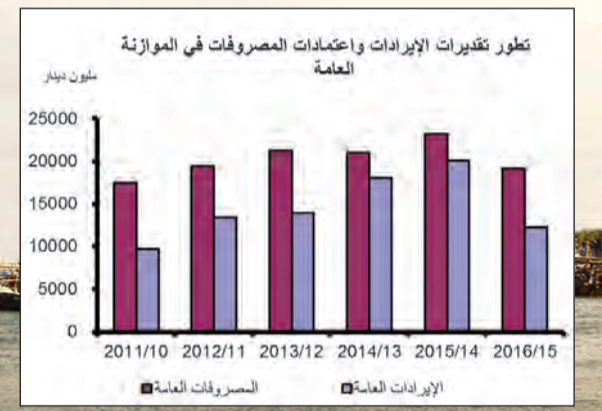
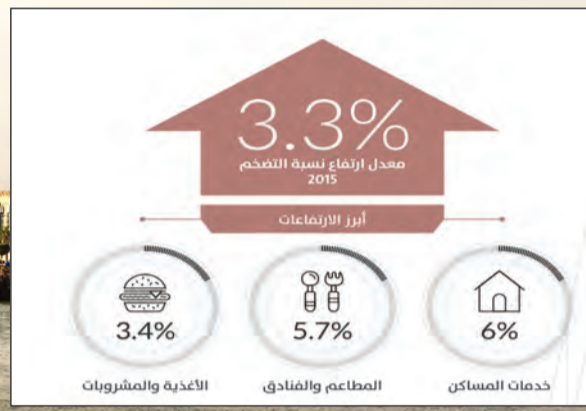
كشف تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي أن إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل الكويت خلال عام 2015 نحو 10,77 مليارات دينار (موزعة على 82 مليون معاملة) مقابل نحو 10,26 مليارات دينار (موزعة على 78 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبتته 5٪، فيما بلغت المعاملات داخل الكويت وخارجها 11,18 مليار دينار بنمو نسبته 5,2٪ مقابل نحو 10,6 مليارات دينار خلال عام 2014. وتشكل المعاملات جميع العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليا.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البنك يصدر التقرير الاقتصادي الـ 44

«المركزي»: 26٪ تراجعاً في الناتج المحلي خلال 2015 بالغا 34,3 مليار دينار



11٪ ارتفاع الودائع الحكومية لـ 5,8 مليارات دينار

نكر تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي أن الودائع الحكومية (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحق، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية قد ارتفعت لتصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 5,87 مليارات دينار في نهاية 2015 مقارنة بنحو 5,28 مليارات دينار في نهاية العام السابق، وبارتفاع قيمته نحو 593 مليون دينار ونسبته نحو 11,2٪. فيما ارتفعت ودايع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية في نهاية 2015 لتصل إلى نحو 32,8 مليار دينار، مقابل نحو 32,4 مليار دينار في نهاية العام السابق، وبما يمثل نمواً قيمته نحو 415,7 مليون دينار ونسبته 1,3٪. وقد جاء هذا النمو محصلة لارتفاع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل 699,4 مليون دينار أو بنسبة 24,2٪ من جهة، وتراجع أرصدة الودائع البنكية بنحو 283,7 مليون دينار أو بنسبة 1,0٪ من جهة أخرى.

27 مليار دينار إنفاق المقيمين خلال 2015

بلغ إجمالي إنفاق المقيمين (الاستهلاكي والاستثماري) بالأسعار الثابتة نحو 27 مليار دينار خلال 2015 بنمو 4,4٪ وقيمة بلغت 1,13 مليار دينار بعد أن حقق نمواً قيمته نحو 786,1 مليوناً ومعدله 3,1٪ خلال عام 2014.

تراجع حاد في صافي الادخار بـ 60٪

تراجع صافي الادخار (الذي يمثل الفارق بين الدخل القومي المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي) بما قيمته نحو 12,33 مليار دينار ونسبته 60,6٪ ليصل إلى نحو 8 مليارات دينار خلال عام 2015. وبلغت نسبة صافي الادخار نحو 22,5٪ من الدخل القومي المتاح خلال عام 2015 مقابل نحو 48,4٪ لعام 2014.

885 مليون دينار عجز ميزان المدفوعات في 2015

وكشفت التقرير في الجزء الخامس منه تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية للكويت مع الاقتصادات الأخرى، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلسلي تراجعاً خلال عام 2015 بما قيمته 13,6 مليار دينار ونسبته 61,8٪، كما تراجع فائض الحساب الجاري بما قيمته 13,7 مليار دينار ونسبته 88,4٪، ومحصلة لذلك، حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات الكويت لعام 2015 عجزاً كلياً بلغت قيمته نحو 885,9 مليون دينار.

تباطؤ نمو السكان الكويتيين.. وارتفاع غير الكويتيين 4٪

وبحسب تقرير المركزي أشارت الإحصاءات المتوافرة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في عام 2015 بنسبة بلغت 3,6٪، فيما تباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو 2,5٪ خلال عام 2015، في حين ارتفع معدل نمو أعداد السكان غير الكويتيين ليبلغ نحو 4,1٪ خلال العام المذكور. هذا، فيما بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في الكويت نحو 4,8٪ خلال عام 2015. وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية خلال عام 2015 ليبلغ نحو 3,2٪.

فرع لبنك إسلامي) بلغت 58,6 مليار دينار في نهاية عام 2015، محققاً بذلك نمواً معدله نحو 5,7٪ مقارنة بالعام السابق، مقارنة بنمو معدله 7,7٪ وقيمه 3,96 مليارات خلال عام 2014. وأشار التقرير إلى نمو أرصدة الجزء النقدي المستخدم في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية بنسبة 8٪، فيما استحوذت التسهيلات الائتمانية الشخصية على 41,7٪ من إجمالي تلك التسهيلات الائتمانية، وعلى صعيد آخر انخفضت قيمة تمويل الودائع المدفوعة عن طريق البنوك المحلية بنسبة 2,9٪.

أسعار الفائدة

وقال التقرير أن عام 2015 شهد رفع سعر الخصم بمقدار 0,25٪، وذلك ضمن إطار متابعة المركزي لتطورات أسعار الفائدة المحلية على الدينار من جهة واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جهة أخرى، مشيراً إلى أن متوسط أسعار الفائدة على ودايع العملاء لأجل بالدينار سجل ارتفاعاً فيما تراجع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي.

وأوضح التقرير استمرار الهوامش القائمة بين متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لدي البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي.

شركات الاستثمار والصرافة

وكشفت التقرير عن إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية التي بلغت ما قيمته 9,8 مليار دينار بنهاية عام 2015 بتراجع بلغت نسبته 6,1٪ عن مستواه في نهاية عام 2014، فيما بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته نحو 153,7 مليون دينار في نهاية عام 2015 بانخفاض بلغت نسبته 0,1٪ عن مستواها في نهاية العام السابق.

الموازنة العامة

وتناول التقرير تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، حيث كشف أن الموازنة العامة خلال السنة المالية 2015/14 حققت فائضاً فعلياً بلغت قيمته نحو 3,5 مليارات دينار وبنسبة 7,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، وبما يمثل تراجعاً ملحوظاً نسبته 72,8٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة المذكورة قد بلغ نحو 24,92 مليار دينار مقارنة بمقدار 31,81 مليار دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً ملحوظاً قيمته نحو 6,88 مليارات دينار ونسبته 21,6٪. وجاء ذلك الانخفاض

كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (2ن) ليبلغ ما نسبته 1,2٪ بنهاية عام 2015، وكذلك أرصدة ودايع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية خلال العام 2015 ليبلغ ما نسبته 1,3٪ في نهاية عام 2015.

وارتفع صافي المطالب على الحكومة بما قيمته 813,6 مليون دينار ونسبته 18,7٪، والذي جاء نتيجة لارتفاع كل من صافي مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنحو 576,0 مليون دينار وبما نسبته 15,5٪، وصافي مطالب البنك المركزي على الحكومة بنحو 237,6 مليون دينار وبما نسبته 38,6٪، مما أحدث أثراً نشاشياً على نمو عرض النقد (2ن).

الدين العام

وأوضح التقرير أن «المركزي» نيابة عن وزارة المالية خلال عام 2015 قام بطرح 25 إصداراً من سندات الخزنة الكويتية بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 1,25 مليار دينار، بينما استحق خلال الفترة ذاتها 26 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 1,3 مليار دينار، وترتب على ذلك استقرار الرصيد القائم لسندات الخزنة عند نفس مستويات عام 2014 وبالبلغ 1,58 مليار دينار، وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة المعاملات في سوق الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية بنسبة 6٪، فيما انخفض رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بنسبة 18٪، وواصل إصداراً من جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام 2015، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية.

وشهد رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته 18,7٪ ليصل ذلك الرصيد إلى نحو 4,7 مليارات دينار في نهاية عام 2015. وأكد إصدار «المركزي» تعليمات دليل حماية عملاء البنوك، وذلك في ضوء تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بموضوع حماية المستهلكين في مجال الخدمات المالية، لاسيما مع التوسع المطرد في الخدمات الإلكترونية، وتزايد فرص نقل المخاطر إلى العملاء في مختلف القطاعات.

أصول البنوك

وأوضح تقرير الاستقرار المالي أن إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية 23 بنكا محلياً منها 5 بنوك تقليدية، و5 بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و12 فرعاً لبنوك أجنبية منها



د. محمد الهاشم

أصدر بنك الكويت المركزي امس التقرير الاقتصادي لعام 2015، حيث يمثل التقرير الإصدار الرابع والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يطلقها البنك المركزي بصفة سنوية منتظمة، لتتضمن أحدث البيانات والإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي الكويتي.

الناتج المحلي

وتناول التقرير الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2015، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة، حيث أشارت الإحصاءات المتوافرة إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2015 بنسبة 3٪، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعاً بنسبة 46,2٪، لتكون محصلة ذلك أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2015 نحو 34,3 مليار دينار، بتراجع بلغت نسبته 25,9٪ مقارنة بعام 2014.

التضخم

وكشفت التقرير ارتفاع معدل التضخم السنوي مقاساً بالترجيح النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الكويت بنحو 3,3٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 2,9٪ خلال العام السابق. وقد جاء ارتفاع معدل التضخم محصلة للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنة بمستوياتها خلال عام 2014، حيث ارتفع معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه النسبي 28,9٪) ليبلغ نحو 6٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 4,4٪ خلال عام 2014، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3,3٪) ليبلغ نحو 5,7٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 3,1٪، وقسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 18,4٪) ليبلغ نحو 3,4٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 2,9٪ خلال عام 2014. هذا من جانب. ومن جانب آخر، تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم التعليم ليبلغ نحو 4,4٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 4,7٪ خلال عام 2014، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ليبلغ نحو 3,4٪ خلال عام 2015 مقابل نحو 4,8٪ خلال عام 2014، وانخفض متوسط أسعار قسم النساء وملبوسات القدم بنحو 0,9٪ خلال عام 2015 مقابل ارتفاع بنحو 2,2٪ خلال عام 2014.

وكشفت التقرير أن أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص نمت بمعدل بلغ 6,1٪ خلال عام 2015، بينما بلغ

زيادة أسعار

خدمات المسكن

تقفز بمعدل

التضخم لـ 3,3٪

الدينار يتراجع أمام

الدولار في 2015

بـ 3,6٪

«المركزي» أصدر

لـ «المالية» 25

إصدار سندات بقيمة

1,25 مليار دينار

18,7 ٪ انخفاضاً

في رصيد مطالب

البنوك على

«المركزي» لتصل

إلى 4,7 مليارات

58 مليار دينار

إجمالي أصول

23 بنكاً في 2015..

بنمو 5,7٪

رفع أسعار الفائدة

0,25٪.. للحفاظ

على جاذبية العملة

المعروض النقدي

وتباطأت وتيرة النمو في